No. 4141 | الأحد | غرة جمادى الأولى 1443 هـ | 5 ديسمبر 2021 م | السنة الرابعة عشرة | Alsabah Media | www.alsabahpress.com

معدل سعر البرميل بلغ 81.2 دولاراً

«الشال»: 1.6 مليار دينار.. قيمة إيرادات الكويت النفطية المتوقعة خلال نوفمبر

أوضح تقرير "الشال" الاقتصادي الأسبوعي أنه بانتهاء شهر نوفمبر 2021 انتهى الشهر الثامن من السنة المالية الحالية 2022/2021، وبلغ معدل سعر برميل النفط الكويتي لشهر نوفمبر نحو 81.2 دولار أمريكي، وهو أعلى بنحو 36.2 دولار أمريكي للبرميل أي بما نسبته نحو 80.3 % عن السعر الافتراضي الجديد في الموازنة الحالية والبالغ 45 دولار أمريكي للبرميل. وبانتهاء شهر نوفمبر، حقق معدل سعر برميل النفط الكويتي نحو 73.7 دولار أمريكي خلال فترة الشهور الثمانية الأولى من السنة المالية الحالية (أبريل - نوفمبر)، وهو أعلى بنحو 30.2 دولار أمريكي عن معدل السنة المالية الفائتة والبالغ 43.5 دولار أمريكي للبرميل، ويظل أدنى بنحو 16.3 دولار أمريكي للبرميل عن سعر التعادل الجديد للموازنة الحالية البالغ 90 دولار أمريكي وفقاً لتقديرات وزارة المالية، وبعد إيقاف استقطاع الـ 10 % من جملة الإيرادات لصالح احتياطي الأجيال القادمة.

ويفترض أن تكون الكويت قد حققت إيرادات نفطية في شهر نوفمبر بما قيمته نحو 1.6 مليار دينار كويتي، وإذا افترضنا استمرار مستويي الإنتاج والأسعار على حاليهما -وهو افتراض قد لا يتحقق- فمن المتوقع أن تبلغ جملة الإيرادات النفطية بعد خصم تكاليف الإنتاج لمجمل السنة المالية الحالية نحو 16.4 مليار دينار كويتي، وهي قيمة أعلى بنحو 7.3 مليار دينار كويتي عن تلك المقدرة في الموازنة للسنة المالية الحالية والبالغة نحو 9.1 مليار دينار كويتي. ومع إضافة نحو 1.8 مليار دينار كويتي إيرادات غير نفطية، ستبلغ جملة إيرادات الموازنة للسنة المالية الحالية نحو 18.2 مليار دينار كويتي.

وإذا تم الالتزام بقرار مجلس الوزراء بتخفيض نفقات الموازنة الحالية بما لا يقل عن 10 %، أي تعديلها إلى ما يقارب نحو 20.7 مليار دينار كويتي بعد أن كانت اعتمادات المصروفات عند نحو 23 مليار دينار كويتي، فمن المحتمل أن تسجل الموازنة العامة للسنة المالية 2022/2021 عجزاً قيمته 2.5 مليار دينار كويتي. والأرجح هو أن لا يتم الالتزام بكامل الخفض المقدر، لذلك نعتقد أن يقع رقم العجز ما بين 2.5 مليار دينار كويتي و4.8 مليار دينار كويتي حال استمرار أسعار وانتاج النفط عند معدل الشهور الثمانية الفائتة وبدون خفض، ومع مستوى أسعار النفط الحالي نعتقد أنه سوف يكون أقرب بكثير إلى الرقم الأدنى، وقد يقل عن ذلك المستوى إن ارتفع معدل سعر النفط الكويتي للشهور الأربعة المتبقية عن مستوى 74 دولار أمريكي، وذلك يعتمد على تطورات مواجهة المتحور الجديد لكورونا.

متحور كورونا الجديد والمستقبل

لأسباب ثلاثة، لا نعتقد بأن يسبب "أوميكرون" المتحور الجديد لفيروس كورونا أضراراً كبيرة لمسار الاقتصاد العالمي، ونعتقد أنه تمت المبالغة في تقدير مخاطره ما أدى إلى هبوط أسعار النفط 11- % في يوم واحد، وخسارة مؤشرات الأسواق الرئيسية 2.51- % و2.53- %، و4.15- % لكل من داو جونز ونيكاي وداكس على التوالي في نفس اليوم أي الجمعة 26/11/2021، ثم طال النفط والمؤشرات تذبذبات لاحقة.

السبب الأول لاعتقادنا المذكور، هو أن العالم قطع شوطاً طويلاً في استكمال مواطنيه لأخذ اللقاحات، ونسب التطعيم أعلى بكثير في دول الاقتصادات المؤثرة، لذلك، لن يكون مستوى الإصابات مؤثراً إلى الحد الذي يتسبب بإغلاقات طويلة المدى. السبب الثاني هو توفر لقاحات، بينما عند بدء إصابات كوفيد 19 الأولى كان القلق في أقصاه لعدم توفرها، وإن توفرت فقد يحدث ذلك بعد وقت طويل، وعلى فرض توفرها يبقى الشك كبير في فعاليتها أيضاً، وأقصى ما يقلق العالم اليوم هو احتمال حاجة تلك اللقاحات إلى بعض التطوير. السبب الثالث هو أن العالم تخطى مرحلة التخبط، أو مرحلة التجربة والخطأ، وكانت المبالغة في إجراءات التحوط قد طالت كلاً من التشدد غير المبرر في الإجراءات، واستهلاك وقتاً غير ضروري في إطالة أمدها، واليوم بات العالم أقرب إلى فهم حجم جرعة الإجراءات المناسبة.

لذلك، نعتقد بأن بعض الضرر سوف يقع، والواقع أنه بعضه وقع مع الانخفاض الحاد في أسعار النفط والأصول المالية كما ذكرنا، وقد تتكرر التذبذبات الحادة، ولكننا لا نعتقد بامتداد الأثر لأكثر من بضعة أسابيع. والواقع أن عام 2021 كان عام تعافي، وأكبر المستفيدين منه هي دول النفط نتيجة ارتفاع مؤقت واستثنائي لأسعاره لأعلى كثيراً من المتوقع، واستفادت أيضاً دول النفط في الإقليم من تلك التي تملك صناديق سيادية بسبب الارتفاع الاستثنائي أيضاً في أسعار الأصول المالية نتيجة استمرار قد لا يطول للسياسات النقدية التوسعية. لذلك، إن صدقت توقعاتنا حول خسائر المدى القصير فقط، سوف يكون من السهل على دول الإقليم امتصاص آثارها، وسوف يكون من السهل على الاقتصادات الرئيسية استعادة دعم نمو الاقتصاد العالمي، وربما يكون التشدد المحتمل للسياسات النقدية أكبر في تأثيره.

نقاط الضعف في التحليل تكمن في أمرين، الأمر الأول، هو أن العالم والإقليم في بداية تعافيهما، وأي تأثير سلبي، حتى لو كان صغيراً، قد يترك أثراً أكبر من حجمه، والأمر الثاني هو في احتمال خطأ التقدير، شاملاً تقديرنا، لذلك لا يفترض أن يفهم على أنه نصحاً بأخذ مخاطر استثمارية، وإنما مجرد اجتهاد في تحليل الوضع.

ما نعتقد أنه مبرر للقلق الحقيقي، هو الهم الداخلي، فالكويت تعيش مرحلة تحول مفصلية، والمؤشرات الأولية للتغييرات المحتملة لا تبدو مشجعة، واحتمالات العودة إلى حيث كنا ما قبل نتاج الحوار الوطني أو أسوأ، تبدو أعلى. فالتشكيل الحكومي القادم، لا يبدو مما يتسرب من مشاوراته بأن نهجاً مختلفاً جوهرياً

المبالغة في تقدير مخاطر "أوميكرون" تسببت في هبوط أسعار النفط 11- % خلال يوم واحد وخسارة مؤشرات الأسواق الرئيسية

سوف يطاله، والخلافات والاستقطابات بين القوى السياسية توحي بالتشرذم الحاد بما يتعارض مع هدف الوفاق الوطني، والاحتمال الأكبر أن يكون الضحية المحتملة هو الإصلاح المالي والاقتصادي الذي يفترض أن يكون جراحياً، والواقع أن المالية العامة والاقتصاد والتعيينات البراشوتية قد تكون ثمن التسويات المؤقتة.

أداء بورصة الكويت

كان أداء شهر نوفمبر مختلطاً مقارنة بأداء شهر أكتوبر، أداء أفضل مقاساً بارتفاع معدل قيمة التداول اليومي، بينما أدنى مقاساً بالأداء السلبي لجميع مؤشرات الأسعار. فقد انخفض مؤشر السوق الأول بنحو 4.5- % ومؤشر السوق الرئيسي بنحو 4.3- %، وانخفض أيضاً مؤشر السوق العام وهو حصيلة أداء السوقين بنحو 4.5- %، وكذلك انخفض مؤشر السوق الرئيسي 50 بنحو 4.9- %. وانخفاض المؤشرات جاء بسبب الخوف من متحور كورونا الجديد "أوميكرون" والذي هوى بأسعار النفط -برنت- بنحو 11- % في يوم واحد، ونعتقد أنه تأثير سلبي لن يدوم سوى على المدى القصير.

وارتفعت سيولة البورصة المطلقة في نوفمبر مقارنة بسيولة أكتوبر، حيث بلغت السيولة نحو 1.709 مليار دينار كويتي مرتفعة من مستوى 1.249 مليار دينار كويتي لسيولة شهر أكتوبر. وبلغ معدل قيمة التداول اليومي لشهر نوفمبر نحو 77.7 مليون دينار كويتي، أي بارتفاع بنحو 24.3 % عن مستوى معدل تلك القيمة لشهر أكتوبر البالغ 62.5 مليون دينار كويتي. وبلغ حجم سيولة البورصة في الشهور الاحدى عشرة الأولى من العام الجاري (أي في 223 يوم عمل) نحو 12.444 مليار دينار كويتي، وبلغ معدل قيمة التداول اليومي للفترة نحو 55.8 مليون دينار كويتي، مرتفعاً بنحو 24.3 % مقارنة بمعدل قيمة التداول اليومي للفترة ذاتها من عام 2020 البالغ نحو 44.9 مليون دينار كويتي، وكان الربع الثاني من العام السابق بداية أزمة الجائحة، ومرتفعاً أيضاً بنحو 25.5 % إذا ما قورن بمستوى ذلك المعدل لكامل عام 2020 البالغ نحو 44.4 مليون دينار كويتي.

ولازالت توجهات السيولة منذ بداية العام تشير إلى أن نصف الشركات المدرجة لم تحصل سوى على 4.1 % فقط من تلك السيولة، ضمنها 50 شركة حظيت بنحو 0.9 % فقط من تلك السيولة، و4 شركات من دون أي تداول. أما الشركات الصغيرة

	2021/09/30 (ألف دينار كويتي)	2020/09/30 (ألف دينار كويتي)	التغير: القيمة	التغير: %
مجموع الموجودات	4,478,807	4,314,801	165,006	%3.8
مجموع المطلوبات	3,783,128	3,816,972	33,844-	%0.9-
حقوق الملكية الخاص بمساهمي البنك	487,242	437,189	50,073	%9.5
مجموع الإيرادات التشغيلية	96,010	98,412	2,402-	%2.4-
مجموع المصروفات التشغيلية	26,060	25,824	236	%0.9
المخصصات	13,694	18,398	4,704-	%25.6-
الضرائب	1,236	1,109	127	%11.5
صافي الربح	27,060	23,110	3,950	%17.1
النسب المئوية				
** العائد على معدل الموجودات	%0.6	%0.7		
** العائد على معدل حقوق الملكية الخاص بمساهمي البنك	%7.5	%6.9		
** العائد على معدل رأس المال	%15.5	%14.6		
ربحية السهم (فلس)	11.5	10.0	1.5	%15.0
إقفال سعر السهم (فلس)	322	271	51	%18.8
معدل القيمة السعرية لربحية السهم (P/E)	20.5	20.3		
معدل القيمة السعرية للقيمة الدفترية (P/B)	1.6	1.3		

المؤشرات المالية المنتهية في30 سبتمبر 2021 للبنك الأهلي المتحد

البنك الأهلي المتحد يحقق 27.1 مليون دينار أرباحا صافية خلال نتائج أعماله للشهور التسعة الأولى من العام

السائلة، فقد حظيت 12 شركة قيمتها السوقية تبلغ 3.2 % من إجمالي قيمة الشركات المدرجة على نحو 20.8 % من سيولة البورصة، ذلك يعني أن نشاط السيولة الكبير لازال يحرم نحو نصف الشركات المدرجة منها، وعلى النقيض، يميل بقوة إلى شركات قيمتها السوقية ضئيلة. أما توزيع السيولة على السوقين خلال شهر نوفمبر 2021، فكان كالتالي:

السوق الأول (25 شركة)

حظي السوق الأول بنحو 903.6 مليون دينار كويتي أو ما نسبته 52.9 % من سيولة البورصة، وضمنه حظيت نحو نصف شركاته (12 شركة) على 80.9 % من سيولته ونحو 42.7 % من كامل سيولة البورصة، بينما حظي النصف الآخر على ما تبقى أو نحو 19.1 % من سيولته. وبلغ معدل تركز السيولة فيه مستوى عالي، حيث حظيت 8 شركات ضمنه على نحو 68 % من سيولته.

وبلغ نصيب تداولات السوق الأول من إجمالي قيمة تداولات البورصة للشهور الاحدى عشرة الأولى من العام الجاري نحو 58.9 %.

السوق الرئيسي (142 شركة)

حظي السوق الرئيسي بنحو 805.1 مليون دينار كويتي أو نحو 47.1 % من سيولة البورصة، وضمنه حظيت 20 % من شركاته على 72.5 % من سيولته، بينما اكتفت 80 % من شركاته بنحو 27.5 % من سيولته. ووحده الزمن سوف يعمل على غربلة الشركات المدرجة غير السائلة، وخيارها يظل ما بين زيادة سيولتها أو انسحابها. وبلغ نصيب تداولات السوق الرئيسي من إجمالي قيمة التداولات خلال الشهور الاحدى عشرة الأولى من العام الجاري نحو 41.1 %، أي تضاعف نصيبه 2.51 ضعف أو زاد بنحو 151 %.

وإذا ما قورن توزيع السيولة بين السوقين الأول والرئيسي، نرى تحسنا في نصيب السيولة للسوق الرئيسي لما مضى من العام الجاري مقارنة بتوزيعها لكامل عام 2020، حينها كان نصيب السوق الأول 83.6 % تاركاً 16.4 % لسيولة السوق الرئيسي، وذلك تطور جيد إن استمر.

نتائج البنك الأهلي المتحد

أعلن البنك الأهلي المتحد نتائج أعماله للشهور التسعة الأولى من العام الحالي والتي تشير إلى أن البنك حقق صافي أرباح (بعد خصم الضرائب) بلغ نحو 27.1 مليون دينار كويتي، مقارنة بنحو 23.1 مليون دينار كويتي خلال الفترة نفسها من عام 2020، أي أن البنك سجل ارتفاعاً في ربحيته بلغ نحو 4 مليون دينار كويتي أو نحو 17.1 %. ويعزى هذا الارتفاع في مستوى الأرباح الصافية إلى انخفاض جملة المخصصات، على الرغم من انخفاض الإيرادات التشغيلية وارتفاع المصروفات التشغيلية مقارنة مع الفترة المماثلة من العام الفائت.

	2021/09/30	2020/09/30	%	التغير: القيمة	التغير: %
[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]